سومر محمد الحلبوسي

رقم الملف: #45

شرح الملف

صفقة سكائر سومر تكشفها وثائق وردت في 22 تشرين الثاني، 2019 عن مخالفات برلمانية وتورط وزير ونواب فيها ليؤكد ذلك مقطع فيديو نشرته فضائيات عن ان مستورد جهاز كشف المتفجرات المزيف فاضل الدباس، متورط فيها وصاحب الدور الاهم فيها والتي تسببت في نهب ملايين الدولارات من المال العام لصالح الاطراف المشاركة فيها.

وفي التفاصيل فان لا اعتراض مسجّل من قبل رئيس البرلمان محمد الحلبوسي أو أي من نائبيه حسن الكعبي وبشير حداد، على الصفقة الفاسدة، فيما صدر النفي من هيئة النزاهة لـ"مقصرية" نواب فيها.

وزير التجارة محمد هاشم العاني، وعضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري ونواب ومسؤولون، هم المتورطون الرئيسيون في الصفقة التي ابرمت مع شركة تشيكية وهمية.

التشيكية من جهة أخرى، D&S مخالفات مثبتة في العقد المبرم بين وزارة الصناعة والمعادن من جهة، وشركة وأبرزها أن هذه الشركة مختصة بالعقارات وليس بصناعة التبوغ، فيما رأسمالها لا يتجاوز الـ10 آلاف دولار في مخالفة للقوانين العراقية.

الشركة تحايلت على تأهيل مصنع بغداد للتبوغ والسكائر، لغرض إدخال السكائر مصنّعة بالكامل في دبي على الرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية بسبب اعتباره منتجا وطنيا، وهو الأمر الذي تسبب بهدر 240 مليار دينار (200 مليون دولار).

تاريخ
2012-05

اسماء الاشخاص المتورطين

محمد الحلبوسي
هيثم الجبوري
محمد هاشم عبد المجيد العاني
مكي عجيب الديري
محمد جبار حسين

الجهات المتورطة

D&S شركة
الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكائر

الوزارة المعنية

وزارة الصناعة والمعادن

البلدان الاجنبية المتورطة

جمهورية التشيك

الفساد

مدني

نوع الفساد

استغلال المنصب العام	**قيمة الفساد**
	$160,000,000

الوثائق - صور

(١)

المخالفات المتعلقة بموضوع سكانر سومر

أولا : المخالفات التي رافقت عقد المشاركة بين وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للتبوغ والسكائر مع شركة D&S التشيكية.

أبرمت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكائر مع شركة D&S التشيكية عقد مشاركة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٦ (مرفق رقم (١)) وإزاء هذا العقد وردت العديد من المخالفات الإدارية والمالية يمكن إدراجها على النحو الآتي :

١. إن شركة إل D&S التشيكية حسب ماتوفر من أولويات (مرفق رقم (٢)) هي شركة غير مختصة في موضوع تصنيع السكائر لذا فهي غير معالجة لأهداف عقد المشاركة المذكور.
٢. إن شركة D&S وحسب بيان تأسيسها فان نشاطها يتعلق بتصدير واستيراد وانشاط في مجال العقارات وإيجارات العقارات والمنازل والمحلات التجارية وتقديم الخدمات المتعلقة بها (مرفق رقم (٢)).
٣. عدم وجود ملاءة مالية كافية للتعاقد حيث إن رأسمال الشركة (٢٠٠،٠٠٠) مائتان ألف كرون تشيكي فقط أي مايعادل في أفضل التقديرات (١٠،٠٠٠) عشرة آلاف دولار أمريكي (مرفق رقم (٢)) مع العرض إن هذا يتناقض مع ماورد بكتاب الشركة العامة للمنتوجات الغذائية /التبوغ والسكائر ذو العدد ١٣٨١ في ٢٠١٧/٤/٢٧ والذي ينص على إن رأسمال الشركة (٢٥،٠٠٠،٠٠٠) خمسة وعشرون مليون كرون تشيكي قيد الزيادة أي مايعادل (١٠٠٠،٠٠٠)S مليون دولار أمريكي (مرفق رقم (٣)).
٤. تبين من خلال الأولويات عدم مصادقة السيد وزير الصناعة والمعادن آنذاك على عقد المشاركة وإنما تم بناءاً على ماعرض بمذكرة الدائرة الاقتصادية المرقمة ٥٩٣ في ٢٠١٢/٥/٢٢ والتي نسب السيد الوزير عليها (مداولة مع مدير عام شركة التبوغ العراقية) وأكد ذلك بهامشه رقم (١) على أصل المذكرة أعلاه بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ (مرفق رقم (٤)) ومع ذلك وفي ملف عدم تثبيت مانتم بشأن المداولة مع مدير عام شركة التبوغ والسكائر أشارت الدائرة الاقتصادية بكتابها المرقم ٣٤٣٨٧ في ٢٠١٢/٧/١ والموجه إلى الشركة العامة للتبوغ والسكائر على الآتي (اطلع معالي الوزير المحترم على عقد المشاركة الموقع مع شركة D&S التشيكية والموقف المعروض على أنظار معاليه المقدم من قبل اللجنة الوزارية بموجب مذكرتنا ص/٥٩٣ في ٢٠١٢/٥/٢٢ وعلى ضوء المداولة الجارية حسب القرار المركزي والمتضمن

إشعار شركة [illegible] التشيكية بالقرار الصادر المشار إليه بغية إدخال عقد المشاركة في المرحلة الأولى قيد التفعيل وإعلامنا لغرض التأشير).

ولم يتوثق استحصال مصادقة الوزير الصريحة على العقد مع الإشارة إلى إن ذلك مؤشر كذلك في تقريري ديوان الرقابة المالية المرقمين ١٠٨٥٢/٤٣/١١ في ٢٠١٣/٥/٢٢ (مرفق رقم (٥)) و ١٠٨٥١/٤٣/١١ في ٢٠١٣/٥/٢٢ المرفقين (مرفق رقم (٦)).

٥. لاحظت اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام لوزارة الصناعة والمعادن بكتابها المرقم ع/٢١٠ في ٢٠١٧/١/١٥ إن هناك العديد من المخالفات الإدارية والمالية وأوصت باتخاذ الإجراءات بشأنها وقد تم المصادقة عليها من قبل وزير الصناعة والمعادن (مرفق رقم (٧))

٦. أشر مكتب المفتش العام في وزارة الصناعة والمعادن بموجب كتابه المرقم ع/٤٠٢٦ في ٢٠١٦/١١/٧ (مرفق رقم (٨)) العديد من الملاحظات على عقد تأهيل مصنع بعاد للنوع والسكائر المبرم بين شركة النوع وشركة D&S التشيكية مع التعرض إن شركة النوع أبرمت عدة ملاحق لعقد المشاركة مع شركة D&S التشيكية (مرفق رقم (٩))

٧. أشارت الدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة والمعادن إلى إن العقد أقترن بموافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية أو مشاركتها وهذا خلاف الحقيقة حيث إن الدائرة الاقتصادية حاصلت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها ٣٧٥٤٥ في ٢٠١٢/٧/١٠ (مرفق رقم (١٠)) تطلب من الأمانة العامة التعميم على كافة الوزارات في دعم المنتج الوطني وان إجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم ق٧/١/١٦/٢٤٣١٤ في ٢٠١٢/٧/١٩ (مرفق رقم (١١)) تضمن عدم ممانعتها من الأعلام لترويج شراء منتجات شركات وزارة الصناعة والمعادن استنادا إلى أحكام المادة ٢٩ من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٢ دون أن يتضمن موافقتها أو مشاركتها

٨. إزاء ما تقدم تتحمل الجهات المختصة في وزارة الصناعة والمعادن المشار إليهم أدناه المسؤولية التقصيرية عن مواردهم كل من :-

فلاح مصادق جعفر (متقاعد حالياً) / مدير عام الشركة العامة للتبغ والسكائر

[illegible] البدري حسون (متقاعد حالياً) / مدير عام الدائرة الاقتصادية

عامر عبد الرزاق عبد اللطيف / معاون مدير عام دائرة الاستثمارات

عباس علي ياسين (متقاعد حالياً) / معاون مدير عام الدائرة القانونية.

داود محسن سلمان / مدير عام دائرة الرقابة والتدقيق.

سن عبد الكريم محمد / معاون المفتش العام.

مكتب الوزير آنذاك.

ثانيا : المخالفات التي رافقت ملحق العقد بين الشركة العامة للتبوغ والسكائر وشركة D&S التشيكية.

أبرمت وزارة الصناعة والمعادن / الشركة العامة لصناعة التبوغ والسكائر مع شركة D&S التشيكية ملحق عقد مشاركة وإزاء هذا الملحق وردت العديد من المخالفات الإدارية والمالية يمكن إدراجها على النحو الآتي:

١. لم تتضمن أولويات التقاعد مايفيد وجود دراسة جدوى اقتصادية وفنية للسير بإجراءات توقيع هذا العقد وإنما تم بناء على رغبة الشركة المتعاقد معها (شركة D&S التشيكية).

٢. ابتعاد الشركة العامة للتبوغ والسكائر عن الغاية من إبرام عقد المشاركة الاصلي في عام ٢٠١٢ وتغيير مسارها من عقد تأهيل مصانع التبوغ والسكائر إلى شركة تسوق وتروج منتجات تامة الصنع لشركة اخرى وتستوفي عن عملية التسويق والترويج عمولة متفق عليها بصيغة العقد وهذا خلاف نص المادة (٣) من النظام الداخلي رقم ٤١ لسنة ١٩٩٨ (مرفق رقم (١٢)) وكذلك خلاف نص المادة (٣) من مشروع النظام الداخلي المصادق عليه من قبل مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ (مرفق رقم (١٣))

٣. إن توقيع ملحق العقد (المرفق سابقاً) رتب على الشركة العامة للتبوغ والسكائر التزامات محددة يقع على عاتقها تنفيذ التزامات متعددة مقابل مايؤول لها من حصة تقدر بـ (٥%) من حملة مبيعات شركة D&S التشيكية ومن هذه الالتزامات مايأتي:

- تهيئة مخازنها لاستقبال المنتج التام الصنع.
- مسؤوليتها عن سلامة المخزون من مخاطر الخزن والتداول المعتادة.
- تهيئة وتسمية مخازن الكمارك لهذا الغرض.
- تهيئة سجلاتها وقوائم البيع و وصولات القبض.

• المفاتحات الرسمية من قبلنا لتسهيل دخول السيارة المنتجات محل بحث العقد

٤. نوضح من الأولويات المتوفرة عدم مصادقة الوزير على ابرام ملحق العقد موضوع البحث سواء أكان ذلك قبل التعاقد أوبعد إجراء التعاقد.

٥. استغرقت المراسلات الرسمية بين الشركة العامة للتبغ والسكائر والدوائر الأخرى ذات العلاقة في وزارة الصناعة والمعادن كالدائرة الاقتصادية ودائرة الاستثمار (علماً معزوزة لدينا من تاريخ موافقة مجلس الإدارة على ابرام ملحق العقد في ٢٠١٥/٥/١٨ وانتهاء بتنظيم ملحق العقد وتوقيعه من قبل القسم القانوني والتجاري في ٢٠١٥/٥/٢٧ مع تغير علامات الاستفهام حول مسار العملية التعاقدية كما ورد اعلاه خاصة وان العقد يتضمن حقوق كثيرة للشركة ويرتب عليها التزامات متعددة.

مع الاشارة الى ان ذلك ورد بمحضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام لوزارة الصناعة والمعادن المرقم ع/٢١٠ في ٢٠١٧/١/١٥ (المرفق سابقاً).

وازاء ما تقدم تتحمل الجهات المختصة في وزارة الصناعة والمعادن المشار اداء المسؤولية التقصيرية عن ما ورد وهم كل من:

عماد لويس يوسف / مدير عام الشركة العامة للتبغ والسكائر وكالة / وكيل مدير عام الاستثمارات السابق.

ثائر نزري حسون فرنه / مدير عام الدائرة الاقتصادية / متقاعد حالياً.

احمد عبد الله نجم / مدير عام دائرة الاستثمارات.

سعد محمد علي/ مدير القسم القانوني في الشركة العامة للتبغ والسكائر.

عماد فرحان محمد / مدير الشعبة التجارية في الشركة العامة للتبغ والسكائر.

ثالثاً: مخالفات دخول سكائر سومر دون دفع الرسوم الكمركية والضريبية.

نوضح ان هناك العديد من المخالفات والملاحظات التي رافقت عملية دخول البضائع (سكائر سومر) عبر المنافذ الحدودية ودون دفع الرسوم الكمركية والضريبية وعلى النحو الآتي.

١. تبين إن الشركة العامة للتبوغ والسكائر ارسلت العديد من المخاطبات إلى الهيئة العامة للكمارك والهيئة العامة للضرائب وإلى وزارة المالية / مكتب الوزير وإلى الجهات المختصة الأخرى متضمنة الطلب بالإيعاز بتسهيل مهمة دخول البضاعة المشار اليها أعلاه وإعفائها من دفع الرسوم الكمركية والضريبية مستندة في مخاطباتها إلى المادة (٣٤/أولاً) من قانون الموازنة العامة الاتحادي لعام ٢٠١٦ (مرفق رقم (١٤))على الرغم من إن المنتوج قد ورد إلى الشركة (قد الصنع) لأعراض الشركة للتبكية D&S مقابل حصة قيمتها ٥% فقط كما ورد سلفاً.

٢. نوضح إن وكيل وزارة الصناعة والمعادن لشؤون التخطيط (محمد هاشم عبد المجيد) قد بمخاطبة الهيئة العامة للكمارك بكتاب مكتبه المرقم (٢٥٩١٤) في ٢٠١٦/٦/٢٢ (مرفق رقم (١٥)) يطلب تسهيل إدخال البضاعة موضوعة البحث في الفقرة (١) أعلاه مستنداً إلى نفس الأسباب الواردة أعلاه ويشير إلى إن تلك البضائع عائدة إلى الشركة ولاستخداماتها.

٣. كما نوضح إن وكيل وزارة الصناعة والمعادن الإداري (مكي عبد [illegible]) قام بمخاطبة الهيئة العامة للكمارك بكتاب دائرة الشؤون الإدارية والموارد البشرية المرقم (٢٩٩٥١ في ٢٠١٦/٧/٢٨) (مرفق رقم (١٦)) الذي أوضح فيه إن المواد المطلوب إدخالها مدار البحث عائدة للشركة ولاستخداماتها حصراً.

٤. خاطبت الشركة العامة للصناعات الغذائية بكتابها المرقم ١٠٠/٢٠٠ في ٢٠١٦/٧/٢٨ (مرفق رقم (١٧)) اللجنة المالية في مجلس النواب تطلب سرعة تدخل اللجنة المالية في دعم الصناعة الوطنية والارتقاء في تحسين الاقتصاد العراقي من خلال ماوردت الإشارة إليه في كتابها انف الذكر واجابت اللجنة المالية البرلمانية بكتابها المرقم ١٤٧٤ في ٢٠١٦/٩/٢٦ (مرفق رقم (١٨)) نعلمكم بقيد استعراض نص المادة (٣٤/أولاً) من قانون الموازنة الاتحادي لسنة ٢٠١٦ وورد معرض تفسيرها للنص (وتعني بالاستخدام كل بضاعة أو سلعة مستورد تدخل كمادة أولية في إنتاج تلك الدائرة أو المواد التي تستخدم من قبل نفس الدائرة او منفذ عقود لشركتها التي تحقق أرباح للشركة ذاتها) وهذا التفسير بخلاف [illegible] اللجنة المحدد بموجب نص المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

٥. خاطبت الشركة العامة للصناعات الغذائية بكتابها المرقم ٣٠٥ في ٢٠١٦/١٢/٤ (مرفق رقم (١٩)) لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لاطلاعها على عقد المشاركة وملاحقه وتطلب فيه اعفاء الشركة بالملاحظات المشخصة على هذا العقد إن وجدت وجاءت إجابة لجنة

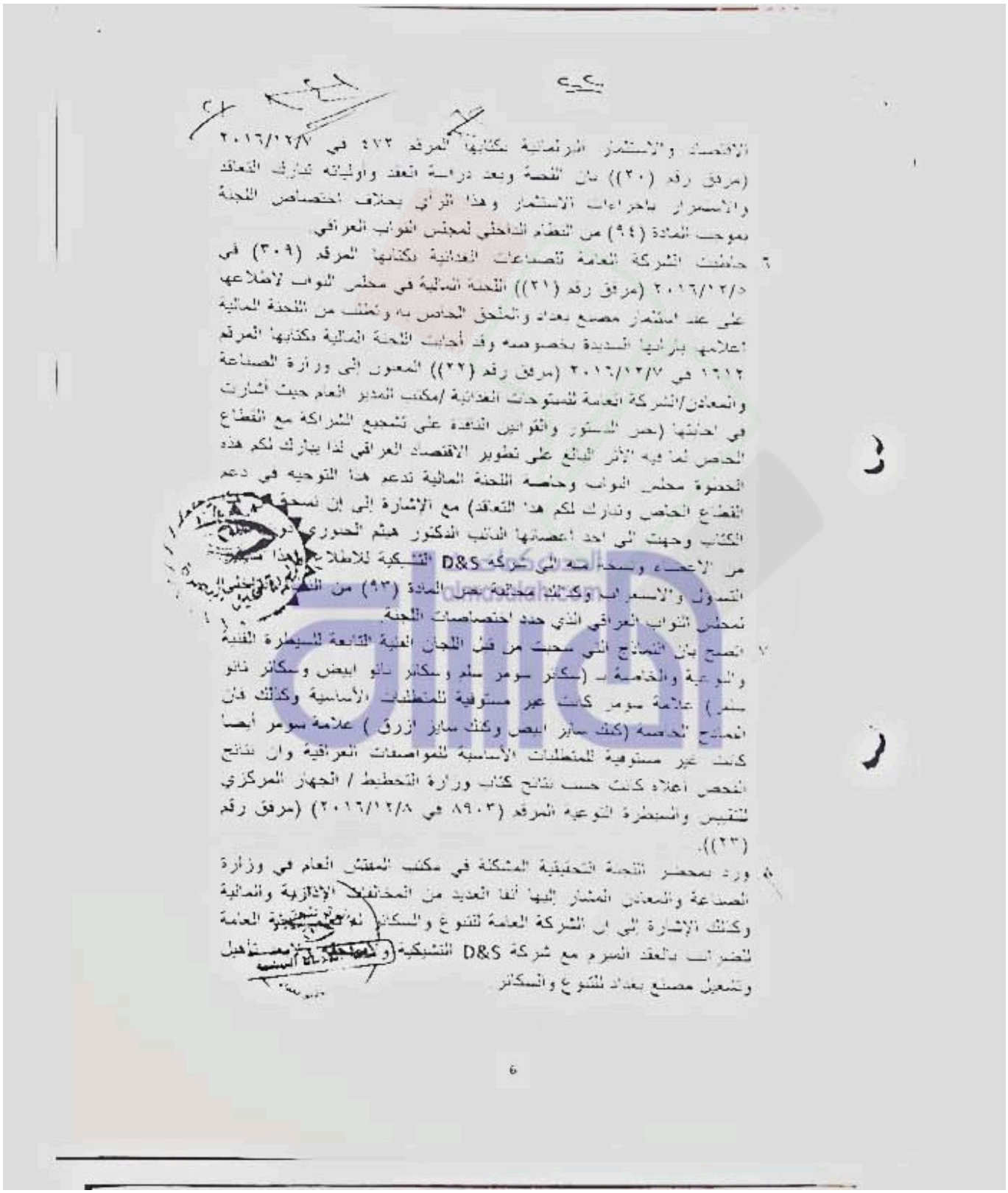

الاقتصاد والاستثمار البرلمانية بكتابها المرقم ٤٧٢ في ٢٠١٦/١٢/٧ (مرفق رقم (٢٠)) بان اللجنة وبعد دراسة العقد واوليائه تبارك التعاقد والاستمرار باجراءات الاستثمار وهذا الرأي يخالف اختصاص اللجنة بموجب المادة (٩٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي

٦. حاطت الشركة العامة لصناعات الغذائية بكتابها المرقم (٣٠٩) في ٢٠١٦/١٢/٨ (مرفق رقم (٢١)) اللجنة المالية في مجلس النواب لاطلاعها على عقد استثمار مصنع بغداد والملحق الخاص به وتطلب من اللجنة المالية اعلامها برأيها السديد بخصوصه وقد أحالت اللجنة المالية بكتابها المرقم ١٦١٢ في ٢٠١٦/١٢/٧ (مرفق رقم (٢٢)) المعنون الى وزارة الصناعة والمعادن/الشركة العامة للمنتوجات الغذائية /مكتب المدير العام حيث اشارت في احاشتها (حرص الدستور والقوانين النافذة على تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لما فيه الأثر البالغ على تطوير الاقتصاد العراقي لذا يبارك لكم هذه الخطوة مجلس النواب وخاصة اللجنة المالية تدعم هذا التوجيه في دعم القطاع الخاص وتبارك لكم هذا التعاقد) مع الاشارة إلى ان نسخة من الكتاب وجهت الى احد اعضائها النائب الدكتور هيثم الحوري [illegible] هذا [illegible] من الاعضاء وسحالته الى شركة D&S التشيكية للاطلاع [illegible] التمويل والاستيراد وكذلك مخالفة نص المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي الذي حدد اختصاصات اللجنة.

٧. اتضح بان النتائج التي سحبت من قبل اللجان الفنية التابعة للسيطرة الفنية والنوعية والخاصة بـ (سكنر سومر سلم وسكنر نانو ابيض وسكنر نانو سلفر) علامة سومر كانت غير مستوفية للمتطلبات الأساسية وكذلك فان النتائج الخاصة (كنك سايز ابيض وكنك سايز ازرق) علامة سومر أيضا كانت غير مستوفية للمتطلبات الأساسية للمواصفات العراقية وان نتائج الفحص أعلاه كانت حسب نتائج كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المرقم (٨٩٠٣ في ٢٠١٦/١٢/٨) (مرفق رقم (٢٣)).

٨. ورد بمحضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام في وزارة الصناعة والمعادن المشار إليها أنها العديد من المخالفات الإدارية والمالية وكذلك الإشارة إلى ان الشركة العامة للتنوع والسكائر لم [illegible] العامة للصناعات بالعقد المبرم مع شركة D&S التشيكية [illegible] وتشغيل مصنع بغداد للتنوع والسكائر.

٩

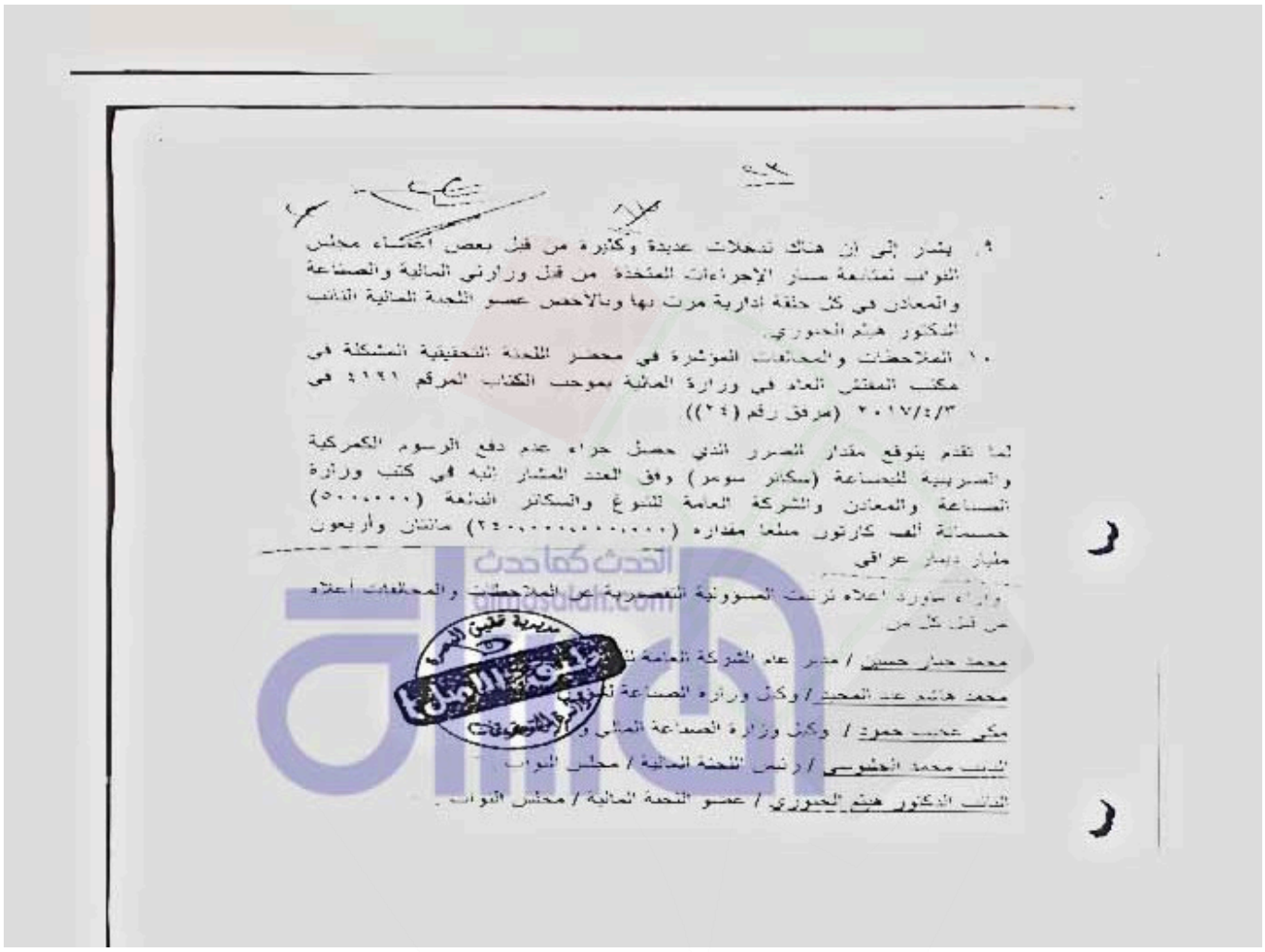

٩. يشار إلى ان هناك تدخلات عديدة وكثيرة من قبل بعض اعضاء مجلس النواب لمتابعة سير الإجراءات المتخذة من قبل وزارتي المالية والصناعة والمعادن في كل حلقة ادارية مرت بها وبالاخص عضو اللجنة المالية الدائب الدكتور هيثم الجبوري.

١٠. الملاحظات والمخالفات المؤشرة في محضر اللجنة التحقيقية المشكلة في مكتب المفتش العام في وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم ٤١٩١ في ٢٠١٧/٤/٣ (مرفق رقم (٢٤))

لما تقدم يتوقع مقدار الضرر الذي حصل جراء عدم دفع الرسوم الكمركية والضريبية للشركة (سكاتر سومر) وفق العقد المشار اليه في كتب وزارة الصناعة والمعادن والشركة العامة للنوغ والسكاتر التابعة (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمائة الف كارتون مبلغا مقداره (٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مائتان واربعون مليار دينار عراقي

وازاء ماورد اعلاه نرجو التوجيه بالاجابة عن الملاحظات والمخالفات اعلاه من قبل كل من

محمد حسان حسين / مدير عام الشركة العامة لـ

محمد هاشم عبد المحسن / وكيل وزارة الصناعة

مكي عجيب حمزة / وكيل وزارة الصناعة المالي و

النائب محمد الحلبوسي / رئيس اللجنة المالية / مجلس النواب

النائب الدكتور هيثم الجبوري / عضو اللجنة المالية / مجلس النواب .